

معايير المراجعة المصرية



التمهيد

- 1- التمهيد جزء لا يتجزأ من معايير المراجعة المصرية ويجب عدم استخدام المعايير مستقلة عن هذا التمهيد.
- 2- أعدت معايير المراجعة المصرية بما يتفق مع معايير المراجعة الدولية.
- 3- الموضوعات التي لم يتم تناولها بعد في معايير المراجعة المصرية يرجع فيها إلى معايير المراجعة الدولية.
- 4- تحتوي معايير المراجعة المصرية على المبادئ الأساسية والإجراءات الضرورية.
- 5- يجب دراسة النص الكامل لمعيار المراجعة بما في ذلك الشرح وأية معلومات أخرى.
- 6- تطبق معايير المراجعة المصرية على الأمور ذات الأهمية النسبية فقط.



الأهمية النسبية

هو قيمة التحريف (الخطأ/الحذف/الإضافة) في القوائم المالية الذي يؤثر على مستخدم القوائم المالية العادى عند اتخاذ قراره وذلك في ظل الظروف الموجودة.



معيار المراجعة المصري

رقم (١٠٠)

اطار العمل لمعايير المراجعة المصرية



لا تعني كلمة "مراجع" المستخدمة في معايير
المراجعة المصرية عند وصف كل من
المراجعة والخدمات ذات الصلة بها أن من
يقوم بها هو بالضرورة مراقب الحسابات
المسئول عن مراجعة القوائم المالية للمنشأة.



المطلوب اعداد القوائم المالية طبقاً لأحد أو خليط
من:

(أ) معايير المحاسبة المصرية.

(ب) معايير المحاسبة الدولية.

(ج) أى اطار محاسبي آخر شامل يصدر من
جهة رقابية مصمم لأعداد تقارير مالية على
أن يتم الإفصاح عن هذا الاطار في القوائم
المالية.



الخدمات ذات الصلة

المراجعة

طبيعة الخدمة

اعداد معلومات
مالية

إجراءات
متفق عليها

فحص محدود

مراجعة

درجة التأكد
التي يوفرها
المراجع

لايعطى أى
تأكيد

لايعطى أى
تأكيد

تأكيد متوسط

عالية،ولكن لا
تعطى تأكيداً تاماً

ما يوفره
التقرير

تحديد المعلومات
التي تم اعدادها

الحقائق المكتشفة
من الإجراءات

تأكيد سلبي

تأكيد إيجابي



يعطى المراجع في عمليات المراجعة درجة عالية من التأكد (وليس تأكيداً مطلقاً) بأن المعلومات محل المراجعة تخلو من التحريف الهام والمؤثر ويتم التعبير عن هذا ايجابياً في تقرير مراقب الحسابات كتأكد معقول.



يعطى المراجع في مهام الفحص المحدود درجة
تأكد متوسطة بأن المعلومات محل الفحص المحدود
تخلو من التحريف الهام والمؤثر ويتم التعبير عن
هذا في صورة تأكد سلبي.



يقوم المراجع بالنسبة لمهام الإجراءات المتفق عليها، بإصدار تقرير بالحقائق المكتشفة من الإجراءات ولا يعطى أي تأكيد وبدلاً من ذلك يقوم مستخدمي التقرير أنفسهم بتقييم الإجراءات والنتائج التي تضمنها تقرير المراجع ويقومون بالتوصل إلى استنتاجاتهم الخاصة.



في مهام اعداد المعلومات المالية، فبالرغم من أن مستخدمي المعلومات المالية المعدة يحصلون على بعض الفوائد من أعمال المحاسب إلا أنه لا يوجد أي تأكيد يعبر عنه في التقرير (وقد استخدم مصطلح المحاسب بدلاً من المراجع للتعبير عن عمل المحاسب المستقل).



تهدف مراجعة القوائم المالية الى تمكين المراجع من
إبداء رأى عما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت فى
كل جوانبها الهامة طبقاً لإطار محاسبي محدد.
والعبارة المستخدمة لذلك هي " تعبر بوضوح فى كل
جوانبها الهامة"



يزيد رأى مراقب الحسابات على القوائم المالية من مصداقيتها وذلك بإعطائه درجة عالية (وليست مطلقة) من التأكد.



ولا يمكن الوصول إلى التأكد التام لعدة أسباب مثل الحاجة إلى الحكم الشخصي و استخدام الأساليب الإختبارية ، والمحددات التي تحيط بنظم الرقابة الداخلية والمحاسبية وحقيقة أن أغلب الأدلة المتاحة للمراجع تكون فى طبيعتها مقنعة وليست حاسمة.



يهدف الفحص المحدود للقوائم المالية إلى تمكين المراجع (في ضوء الإجراءات التي لا توفر كل الأدلة التي قد تكون مطلوبة لأعمال المراجعة) من التقرير انه لم يتم الى علم المراجع أية تعديلات هامة أو مؤثرة ينبغي إجرائها على القوائم المالية .



تقتصر أعمال الفحص المحدود على الاستفسار من
مسئولي المنشأة وتطبيق الإجراءات التحليلية، والتي
تصمم لفحص مدى الثقة في تأكيد من طرف معين
ليستخدم بمعرفة طرف آخر .



فى مهمة تنفيذ الإجراءات المتفق عليها ، يعين المراجع لتنفيذ تلك الإجراءات التى لها طبيعة إجراءات المراجعة، ثم التقرير عن الحقائق المكتشفة، وعلى الموجه لهم التقرير تكوين استنتاجاتهم من تقرير الحقائق المكتشفة من المراجع.



فى مهمة اعداد معلومات مالية ، يقوم المحاسب
المسئول باستخدام خبراته المحاسبية لتجميع و
تنسيق وتلخيص المعلومات المالية.



يرتبط المراجع بالمعلومات المالية عندما يرفق
تقريره على هذه المعلومات أو يوافق على استخدام
اسمه في ارتباط مهني .



معيار المراجعة المصري رقم (٢٠٠)

تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية



يهدف هذا المعيار إلى إرساء معايير وتوفير
إرشادات عن شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات
الذي يصدر كنتيجة لمراجعة القوائم المالية لمنشأة
ما .



يجب على مراقب الحسابات أن يفحص ويقيم
النتائج المستخرجة من ادلة المراجعة التي تم
الحصول عليها كأساس لإبداء الرأي على القوائم
المالية.



يجب أن يتضمن تقرير مراقب الحسابات رأى
مكتوب وواضح على القوائم المالية ككل.



- (أ) عنوان التقرير.
- (ب) الموجه اليهم التقرير.
- (ج) فقرة افتتاحية أو مقدمة وتتضمن:
- تحديد القوائم المالية التي تم مراجعتها.
 - تحديد مسئولية كل من إدارة المنشأة و مراقب الحسابات.
- (د) فقرة النطاق التي تصف طبيعة عملية المراجعة وتتضمن:
- الإشارة إلى معايير المراجعة المصرية.
 - وصف العمل الذي قام مراقب الحسابات بأدائه.
- (هـ) فقرة الرأى على القوائم المالية.
- (و) أى متطلبات إلزامية أخرى.
- (ط) توقيع مراقب الحسابات.
- (ح) عنوان مراقب الحسابات.
- (ز) تاريخ التقرير.



يجب أن يتضمن تقرير مراقب الحسابات فقرات تفي بما تتطلبه القوانين واللوائح والتعليمات المصرية السارية وعلى الأخص:

- ما إذا كانت المنشأة تمسك حسابات مالية منتظمة.
- ما إذا كان الجرد قد تم طبقاً للأصول المرعية.
- ما إذا كانت المنشأة الصناعية تطبق نظام تكاليف يفي بالغرض منه.
- ما إذا كانت البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد بدفاتر المنشأة.
- ما إذا كان البنك لم يخالف أى من أحكام القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ والقوانين المعدلة له.
- متطلبات أى قوانين أو لوائح أو تعليمات أخرى.



تقرير مراقب الحسابات

معدل

بدون تحفظات

أثر على الرأي

تحفظ لوجود قيد

تحفظ لعدم موافقة

عدم إبداء رأي

رأي عكسي

لا أثر على الرأي

فقرة إيضاحية



-يجب إبداء رأى غير متحفظ عندما يقتنع مراقب الحسابات أن القوائم المالية تعبر بوضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للمنشأة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية



جوهري	هام ومؤثر	السبب / الحجم	
فقرة إيضاحية لتوجيه الانتباه	فقرة إيضاحية لتوجيه الانتباه	عدم تأكد يتوقف التحقق منه على حدوث حدث مستقبلي وتم الإفصاح عنه إفصاحاً مناسباً	(1)
فقرة إيضاحية لتوجيه الانتباه	فقرة إيضاحية لتوجيه الانتباه	مشاكل الاستمرارية وتم الإفصاح عنها إفصاحاً مناسباً	(2)
رأي عكسي	تحفظ لعدم الموافقة	مشاكل الاستمرارية ولم تم الإفصاح عنها إفصاحاً مناسباً	(3)
رأي عكسي	تحفظ لعدم الموافقة	عدم الموافقة	(4)
عدم القدرة على إبداء الرأي	تحفظ لعدم التأكد	قيد على نطاق المراجعة	(5)

معيار المراجعة المصري رقم (٢١٠)

المعلومات الأخرى المرافقة
للقوائم المالية التي تم مراجعتها



يهدف هذا المعيار إلى إرساء معايير و توفير إرشادات عن الاعتبارات التي يتعين على مراقب الحسابات مراعاتها بشأن المعلومات المرافقة للقوائم المالية والتي لا يوجد إلزام عليه بالتقرير عنها ، تسمى هذه المعلومات " المعلومات الأخرى المرافقة. "



يجب على مراقب الحسابات قراءة المعلومات الأخرى لتحديد أية اختلافات هامة بينها وبين القوائم المالية التي قام بمراجعتها حيث أن مصداقية القوائم المالية التي قام بمراجعتها قد تتأثر بالتعارض الذي قد يتواجد بين هذه القوائم المالية والمعلومات الأخرى المرافقة



تتطلب بعض الجهات الرسمية من مراقب الحسابات تنفيذ إجراءات محددة على بعض المعلومات الأخرى، وإذا أغفلت مثل هذه المعلومات الأخرى أو شابها نواحي نقص أو قصور ، فقد يتطلب الأمر من المراقب أن يشير إلى ذلك في تقريره.



الخطوات:

الحصول على المعلومات الأخرى المرافقة.

دراسة المعلومات الأخرى المرافقة.

تحديد الاختلافات الهامة.

تحديد التحريفات الهامة للحقائق .



إذا توافرت لدى مراقب الحسابات معلومات أخرى بعد تاريخ اصداره لتقريره ، يجب عليه دراسة هذه المعلومات في اقرب فرصة ممكنة للتعرف على ما إذا كانت تحتوى على اختلافات هامة.إذا كان من الضروري تعديل القوائم المالية التى قام المراقب بمراجعتها ، يجب عليه إتباع الإرشادات الواردة فى معيار الأحداث اللاحقة



معيار المراجعة المصري

رقم (٢٢٠)

تقرير المراجع عن مهام المراجعة

ذات الأغراض الخاصة



يهدف هذا المعيار إلى وضع معايير وتوفير الإرشادات اللازمة فيما يتعلق بمهام المراجعة ذات الأغراض الخاصة والتي تتضمن:

(أ) مراجعة القوائم المالية المعدة وفقاً لإطار محاسبي شامل بخلاف معايير المحاسبة المصرية.

(ب) مراجعة حسابات معينة أو عناصر معينة من تلك الحسابات أو بنود بعينها من القوائم المالية (والمشار إليها فيما بعد بالتقارير عن بند من القوائم المالية).

(ج) أعمال المراجعة المتعلقة بالالتزام بالشروط التعاقدية.

(د) مراجعة القوائم المالية المختصرة.



يتعين على المراجع دراسة وتقييم النتائج المستخلصة من الأدلة التي حصل عليها خلال عملية المراجعة (ذات الغرض الخاص) كأساس لإبداء رأيه. ويجب أن يتضمن التقرير رأياً واضحاً ومكتوباً للمراجع.

وعلى المراجع أن يتأكد من وجود اتفاق تام مع العميل حول طبيعة المهمة بالتحديد وشكل ومحتويات التقرير الذي سيتم إصداره وذلك قبل بدء المراجع فى تنفيذ المهمة.



ولتفادى احتمال استخدام تقرير المراجع فى أغراض
لم يكن مخصصاً من أجلها – على المراجع أن
يذكر فى صلب التقرير الغرض من إعدادة وكذلك
وجود أى حظر على توزيعه أو استخدامه.



فيما عدا التقرير عن القوائم المالية المختصرة يجب أن يتضمن تقرير المراجع العناصر الأساسية التالية بالترتيب التالي:

(أ) يعنون التقرير باستخدام عبارة تقرير عن مراجعة (يذكر الغرض.)

(ب) الموجه إليهم التقرير.

(ج) الفقرة الافتتاحية وتتضمن

- تحديد للمعلومات المالية التي تم مراجعتها .
- تحديد مسئولية كل من إدارة المنشأة والمراجع.



(د) فقرة النطاق التي تصف طبيعة عملية المراجعة وتتضمن:

- الإشارة إلى معايير المراجعة المصرية الخاصة بمهام المراجعة ذات الأغراض الخاصة.
- وصف العمل الذي قام المراجع بأدائه.

(هـ) فقرة تتضمن رأى المراجع عن المعلومات المالية التي قام بمراجعتها.

(و) توقيع المراجع الذي يشترط أن يكون مستقلاً مقروناً بعبارة " محاسب قانونى."

(ح) تاريخ التقرير.

(ز) عنوان المراجع.



ويفضل أن يتم توحيد شكل ومحتويات تقرير
المراجع حيث أن ذلك يساعد فى زيادة تفهم
القارئ للتقرير.



التقرير عن القوائم المالية المعدة وفقاً لإطار محاسبي شامل
بخلاف معايير المحاسبة المصرية وقد تتضمن الأطراف الأخرى
لإعداد التقارير المالية ما يلي:-

(أ) القواعد التي تستخدمها المنشأة لإعداد الإقرار الضريبي
عن الدخل.

(ب) استخدام الأساس النقدي للمحاسبة.

(ج) قواعد إعداد التقارير المالية الخاصة بجهات حكومية.



ينبغي أن يتضمن تقرير المراجع على القوائم المالية المعدة وفقاً لإطار محاسبي شامل آخر عبارة توضح الإطار المحاسبي المستخدم أو أن تتم الإشارة إلى الإيضاح بالقوائم المالية التي يفصح عن هذه المعلومات .



التقرير عن عنصر من عناصر القوائم المالية
مثل حسابات العملاء أو حسابات المخزون أو
حساب مكافأة لأحد العاملين أو حساب مخصص
ضريبة الدخل. وقد يقوم بهذا النوع من المهام
باعتباره مراقباً لحسابات المنشأة أو قد يقوم بها
كمهمة منفصلة.

و يتعين على المراجع أن يأخذ في اعتباره مبدأ
الأهمية النسبية للبند الذي سيتم إعداد التقرير عنه.



يجب على المراجع إعلام العميل بأن تقريره
عن أحد بنود القوائم المالية يجب الا يصاحب
القوائم المالية للمنشأة وذلك لتفادى الإيحاء
لمستخدم التقرير بأن هذا التقرير يتعلق بالقوائم
المالية بالكامل.



في حالة إبداء رأى عكسى أو الامتناع عن إبداء رأى
عن القوائم المالية بالكامل يمكن للمراجع إعداد تقرير
عن بعض أو أحد بنود القوائم المالية فقط في حالة ما
إذا كانت هذه البنود ليست بالحجم الذى يجعلها تمثل
جزءاً كبيراً من القوائم المالية



التقرير عن مدى الالتزام بالشروط التعاقدية

كصكوك السندات أو اتفاقات القروض.

ويمكن للمراجع قبول المهام المتعلقة بإبداء رأى عن

مدى التزام منشأة بالشروط التعاقدية فقط عندما تتعلق

نواحى الالتزام بأمر مالى ومحاسبية تدخل فى نطاق

معرفة وخبرة المراجع المهنية.

ويجب أن يتضمن التقرير رأى المراجع عما إذا كانت

المنشأة قد التزمت بشروط الاتفاقية.



التقرير عن القوائم المالية المختصرة

ويجب على المراقب أن لا يصدر تقريراً عن القوائم المالية المختصرة ما لم يكن قد سبق له إبداء رأى عن القوائم المالية التي تم استخراج القوائم المالية المختصرة منها.



يتضمن تقرير المراقب على القوائم المالية المختصرة العناصر الأساسية التالية وبالترتيب التالي:

(أ) العنوان: يعنون التقرير بعبارة تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية المختصرة.

(ب) الموجه إليهم التقرير.

(ج) تحديد للقوائم المالية التي تمت مراجعتها والتي تم استخراج القوائم المالية المختصرة منها.

(د) إشارة إلى تاريخ تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية التي تم استخراج القوائم المالية المختصرة منها ونوع الرأى الوارد بالتقرير.



(هـ) إبداء رأى عما إذا كانت المعلومات الواردة فى القوائم المالية المختصرة متسقة مع القوائم المالية التى تم مراجعتها والتى تم استخراجها منها

(و) عبارة أو إشارة إلى الإيضاح المرفق مع القوائم المالية المختصرة

(ز) توقيع مراقب الحسابات.

(ح) عنوان مراقب الحسابات.

(ط) تاريخ التقرير



وفى حالة ما إذا كان مراقب الحسابات قد أصدر تقريراً يبدى فيه رأياً بخلاف الرأى غير المتحفظ على القوائم المالية الأصلية وكان إعداد القوائم المالية المختصرة يزيل أسباب إصدار مثل هذا الرأى فإن تقرير المراجع عن القوائم المالية المختصرة يجب أن يذكر أنه بالرغم من اتساقها مع القوائم المالية الأصلية فإن القوائم المالية المختصرة قد تم استخراجها من قوائم مالية تم إصدار تقرير عنها برأى بخلاف الرأى غير المتحفظ.



يبين أنه للحصول على تفهم أفضل للأداء
المالى للمنشأة والمركز المالى لها وكذلك
لنطاق أعمال المراجعة التى تمت يتعين
قراءة القوائم المالية المختصرة مع القوائم
المالية الأصلية وتقرير مراقب الحسابات
عليها.



معيار المراجعة المصري

رقم (٢٣٠)

اختبار المعلومات المالية المستقبلية



يهدف هذا المعيار إلى إرساء معايير وتوفير إرشادات فيما يتعلق بالمهام الخاصة باختبار وإبداء الرأي عن المعلومات المالية المستقبلية متضمنة أفضل التقديرات، والافتراضات النظرية.



عند قيام المراجع بإجراء مهمة اختبار لمعلومات مالية مستقبلية عليه أن يحصل على أدلة كافية وملائمة فيما يتعلق بكل من الأمور التالية:

(أ) أن الافتراضات التي بنى عليها أفضل تقديرات الإدارة والتي تم استخدامها في الوصول إلى المعلومات المالية المستقبلية تعتبر معقولة. أما في حالة الافتراضات النظرية فيجب أن تكون تلك الافتراضات متفقة مع الغرض من المعلومات.

(ب) أن المعلومات المالية المستقبلية تم إعدادها بشكل ملائم على أساس تلك الافتراضات.



(ج)

أن يكون قد تم عرض المعلومات المالية المستقبلية بطريقة مناسبة وأن يكون قد تم الإفصاح الكافي عن كل الافتراضات الهامة بما في ذلك الإشارة الصريحة عما إذا كانت هذه الافتراضات تمثل الافتراضات الخاصة بأفضل التقديرات أم أنها افتراضات نظرية.

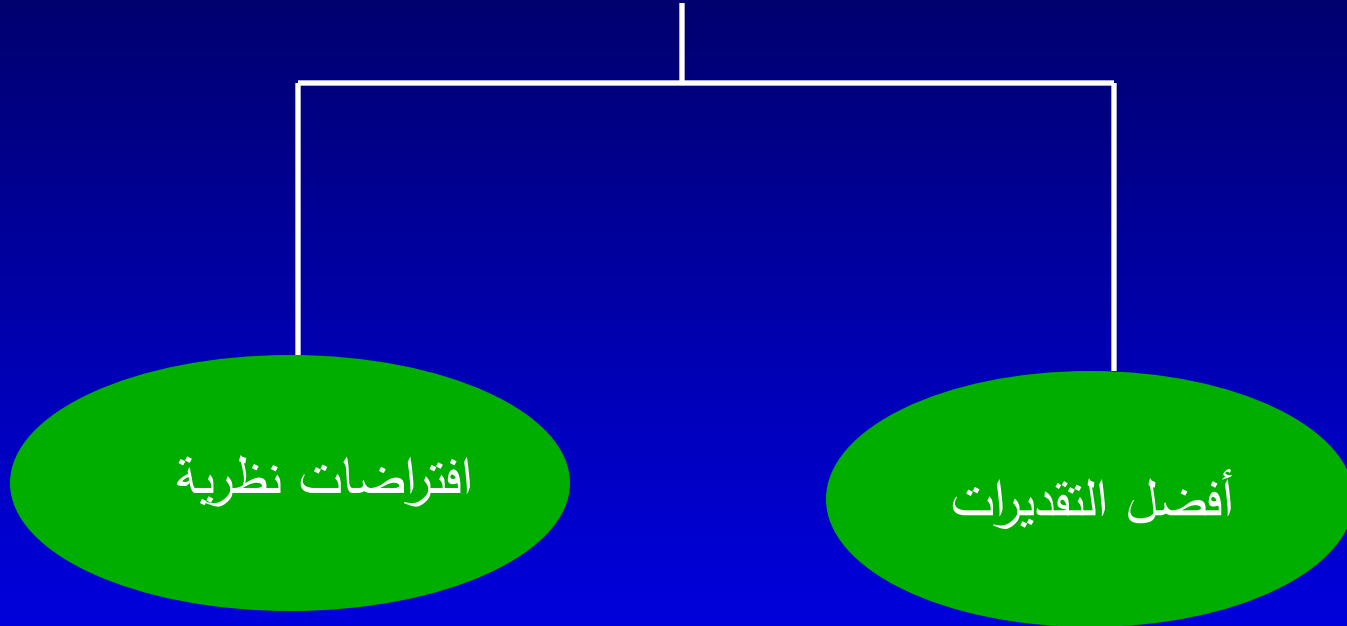
(د)

أن المعلومات المالية المستقبلية تم إعدادها على أساس متسق مع القوائم المالية التاريخية وباستخدام مبادئ محاسبية مناسبة.



المعلومات المالية المستقبلية

تبنى على أساس



تقديرات مستقبلية

تنبؤات

أو

خايط من تنبؤات
وتقديرات مستقبلية



قد تتضمن المعلومات المالية المستقبلية القوائم المالية أو واحد أو أكثر من بنود القوائم المالية ويمكن إعدادها:

(أ) كأداة داخلية للإدارة للمساعدة في تقييم جدوى استثمار رأسمالى مثلاً.

(ب) للتوزيع على أطراف أخرى مثل:

-نشرة الاكتتاب – التى تمه المستثمرون المرتقبون بمعلومات عن التوقعات المستقبلية.

-التقرير السنوى – اللازم لتقديم معلومات للمساهمين والجهات التنظيمية والأطراف الأخرى المهتمة بالمنشأة.

-المستندات المقدمة للجهات المقرضة لتوفير المعلومات اللازمة لهم مثل التدفقات النقدية المتوقعة.



تقع مسؤولية إعداد وعرض المعلومات المالية المستقبلية على الإدارة بما في ذلك اختيار الافتراضات التي بنيت عليها تلك المعلومات والإفصاح عنها. وقد يطلب من المراجع أن يقوم باختبار هذه المعلومات وإصدار تقرير عنها لزيادة مصداقيتها سواء كان الغرض من استخدامها داخلياً أو استخدامها بواسطة أطراف أخرى.



تتعلق القوائم المالية المستقبلية بأحداث لم تقع بعد وقد لا تحدث على الإطلاق. وبالرغم من احتمال وجود أدلة تؤيد الافتراضات التي بنيت عليها المعلومات المالية المستقبلية إلا أن المراجع ليس فى موقف يسمح له بإبداء رأى عما إذا كانت النتائج الموضحة بالمعلومات المالية المستقبلية سيتم تحققها.



على المراجع أن يراعى قبل قبول مهمة اختبار معلومات مالية مستقبلية عدة أمور منها:

- الغرض الذى تستخدم فيه هذه المعلومات.
- ما إذا كانت المعلومات سيتم توزيعها بشكل محدود أم بشكل عام.
- ما إذا كانت طبيعة الافتراضات تمثل أفضل التقديرات أو أنها افتراضات نظرية.
- العناصر المكونة لتلك المعلومات
- الفترة التى تغطيها المعلومات.



على المراجع ألا يقبل ، أو عليه أن ينسحب من المهمة في حالة إذا كانت الافتراضات غير واقعية بدرجة واضحة أو عندما يعتقد المراجع أن المعلومات المالية المستقبلية ستكون غير ملائمة للغرض المعدة من أجله.



على المراجع والعميل أن يتفقا على شروط المهمة ، و من مصلحة كل من المنشأة والمراجع أن يقوم المراجع بإرسال خطاب قبول المهمة للمساعدة في تفادي أى سوء فهم خاص بالمهمة. ويتعين أن يتناول خطاب قبول المهمة الأمور الواردة أعلاه وأن يحدد مسئولية الإدارة عن الافتراضات وعن إمداد المراجع بالمعلومات والبيانات المستخدمة في الوصول للافتراضات.



ويحتاج المراجع أيضاً التعرف على الأنشطة التي تجريها المنشأة لإعداد المعلومات المالية المستقبلية على سبيل المثال

-الرقابة الداخلية على نظام إعداد المعلومات المالية المستقبلية وخبرات الأشخاص القائمين على إعداد تلك المعلومات.

-طبيعة المستندات المستخدمة والتي تعد من قبل المنشأة لتأييد افتراضات الإدارة.

-درجة استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية ودرجة الاعتماد على استخدام الحاسب الآلى.

-الأساليب المستخدمة للوصول إلى وتطبيق الافتراضات.

-صحة المعلومات المالية المستقبلية المعدة فى فترات سابقة وأسباب وجود

اختلافات جوهرية.



على المراجع أن يأخذ في اعتباره إلى أى مدى يمكنه الاعتماد على المعلومات المالية التاريخية فعلى المراجع أن يقرر على سبيل المثال ما إذا كانت المعلومات التاريخية قد تم مراجعتها أو فحصها فحصاً محدوداً وما إذا كان قد تم استخدام مبادئ محاسبية مقبولة في إعدادها.



على المراجع أن يأخذ في اعتباره الفترة التي تغطيها
المعلومات المالية المستقبلية.
حيث ان الافتراضات التي بنيت عليها تلك المعلومات
تزداد درجة عدم واقعيتها بزيادة الفترة التي تغطيها تلك
المعلومات .



وفيما يلي بعض العوامل التي ينبغي أن يأخذها المراجع في اعتباره فيما يتعلق بالفترة التي تغطيها المعلومات المالية:

- دورة التشغيل
- إمكانية الاعتماد على الافتراضات
- احتياجات مستخدمي المعلومات المالية المستقبلية



عند تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات الاختبار يجب على المراجع أن يراعى:

- (أ) إمكانية وجود أخطاء جوهرية.
- (ب) الخبرة المكتسبة من المهام السابقة.
- (ج) قدرة الإدارة على إعداد المعلومات المالية المستقبلية.
- (د) مدى تأثير المعلومات المالية المستقبلية بالحكم الشخصى للإدارة.
- (هـ) مدى كفاية وإمكانية الاعتماد على البيانات التي تم استخدامها لإعداد المعلومات المالية المستقبلية.



على المراجع أن يقيم مصدر الأدلة المؤيدة لافتراضات أفضل تقديرات الإدارة على المراجع أن يأخذ في اعتباره عند استخدام افتراضات نظرية ما إذا كان قد تم مراعاة كافة الآثار الهامة لاستخدام تلك الافتراضات.

على المراجع أن يحصل على درجة قناعة كافية بأن تلك الافتراضات متسقة مع الغرض من إعداد المعلومات المالية المستقبلية.

على المراجع أن يقتنع بأن المعلومات المالية المستقبلية قد تم إعدادها وفقاً لافتراضات الإدارة بشكل مناسب



على المراجع أن يحصل على تأكيدات مكتوبة من الإدارة وبخصوص الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المالية المستقبلية ومدى اكتمال افتراضات الإدارة و قبول الإدارة لمسئوليتها عن المعلومات المالية المستقبلية.



العرض والإفصاح

على المراجع أن يراعى ما إذا كان:

(أ) عرض المعلومات المالية المستقبلية يمد القارئ بالمعلومات ولا يضلله.

(ب) قد تم الإفصاح عن السياسات المحاسبية

(ج) قد تم الإفصاح بشكل كاف عن الافتراضات

(د) قد تم الإفصاح عن تاريخ إعداد المعلومات المالية المستقبلية



(هـ) عندما تتضمن المعلومات المالية المستقبلية إجراء تقدير معين داخل نطاق محتمل لهذا التقدير يجب أن يتم إيضاح أسس اختيار هذا التقدير .

(و) قد تم الإفصاح عن أى تغيير فى السياسات المحاسبية عن تلك المتبعة فى إعداد أحدث قوائم مالية تاريخية والإفصاح عن أسباب التغيير وأثره على المعلومات المالية المستقبلية.

التقرير الخاص باختبار المعلومات المالية المستقبلية:

ينبغي أن يتضمن تقرير المراجع عن اختبار المعلومات المالية المستقبلية العناصر الرئيسية التالية:

- (أ) عنوان التقرير.
- (ب) الموجه إليهم التقرير.
- (ج) تحديد للمعلومات المالية المستقبلية.
- (د) إشارة إلى معايير المراجعة المصرية التي تتعلق باختبار المعلومات المالية المستقبلية.
- (هـ) عبارة تشير إلى مسؤولية الإدارة عن المعلومات المالية المستقبلية وذلك بما فيه مسؤوليتها عن الافتراضات التي بنيت عليها هذه المعلومات.
- (و) الإشارة إلى الغرض من إعداد المعلومات المالية المستقبلية والأطراف التي يجب أن يقتصر توزيع المعلومات المالية المستقبلية عليها وذلك في وجود حظر على توزيع تلك المعلومات.



(ز) تأكيدات سلبية عما إذا كانت الافتراضات توفر اساساً معقولاً للمعلومات المالية المستقبلية.

(ح) إبداء رأى عما إذا كانت المعلومات المالية المستقبلية قد تم إعدادها بشكل ملائم على أساس الافتراضات المستخدمة وتم عرضها بما يتفق مع الإطار المحاسبى المستخدم لإعداد القوائم المالية.

(ط) تحذير القارئ عن مدى إمكانية تحقيق النتائج التى تظهرها المعلومات المالية المستقبلية.

(ى) تاريخ التقرير والذى يجب أن يكون تاريخ استكمال الإجراءات.

(ك) عنوان المراجع.

(ل) توقيع المراجع.



عندما يعتقد المراجع أن عرض المعلومات المالية المستقبلية والإفصاحات الخاصة بها غير كافية فعلى المراجع أن يبدي رأياً متحفظاً أو رأياً عكسياً في تقريره عن المعلومات المالية المستقبلية أو عليه أن ينسحب من المهمة .



فى حالة اعتقاد المراجع بأن واحد أو أكثر من الافتراضات لا يوفر أساساً مناسباً للمعلومات المالية المستقبلية المعدة على أساس أفضل التقديرات أو إذا كانت هذه الافتراضات لا توفر أساساً معقولاً للمعلومات المالية المستقبلية فى ظل الافتراضات النظرية فعلى المراجع أما أن يبدى رأياً عكسياً فى تقريره على المعلومات المالية المستقبلية أو ان ينسحب من المهمة.



فى حالة تأثر عملية الاختبار بظروف تمنع تطبيق واحد أو أكثر من الإجراءات التى تعتبر لازمة فى الوضع الحالى فعلى المراجع إما أن ينسحب من المهمة أو الامتناع عن إبداء رأى فى تقريره عن المعلومات المالية المستقبلية وأن يصف هذا القيد على نطاق الاختبار فى تقريره.



معيار المراجعة المصري

رقم (٢٤٠)

مهام الفحص المحدود للقوائم المالية



يهدف هذا المعيار الى ارساء معايير وتوفير ارشادات عن
المسئوليات المهنية للمراجع عند القيام بمهمة فحص محدود
لقوائم مالية وايضا عن شكل ومضمون التقرير الذى يصدره
المراجع فى مثل هذه المهام.



تهدف أعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الى تمكين المراجع من تحديد ما اذا كان قد نما الى علمه ما يجعله يعتقد بأن القوائم المالية غير معده (فى كافة جوانبها الهامة) وفقا لمعايير المحاسبة المصرية (تأكيد سلبى).



على المراجع ان يلتزم بقانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة وكذلك
بآداب وسلوكيات المهنة ويتضمن ذلك على الأخص ما يلي:

- (أ) الاستقلالية
- (ب) المصداقية
- (ج) الموضوعية
- (د) الكفاءة المهنية والعناية المعتادة
- (هـ) السرية
- (و) السلوك المهني
- (ز) المعايير الفنية



على المراجع أن يؤدي اعمال الفحص المحدود بما يتفق مع هذا المعيار.

على المراجع ان يخطط ويؤدي اعمال الفحص المحدود من منطلق الحرص المهني آخذاً في الاعتبار احتمال وجود ظروف تؤدي الى تحريف هام ومؤثر في القوائم المالية.

على المراجع ان يحصل على أدلة كافية وملائمة من خلال الاستفسار والاجراءات التحليلية بالدرجة الأولى ليكون قادراً على ابداء تأكيد سلبي في تقرير الفحص المحدود.



ينبغي ان يتفق المراجع والعميل على شروط المهمة ويجب ان تسجل هذه الشروط في خطاب الارتباط او في صورة أخرى مناسبة مثل التعاقد.



يتضمن خطاب الارتباط عادة ما يلي:

- هدف المهمة.
- مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية.
- نطاق أعمال الفحص متضمنا الإشارة الى هذا المعيار.
- عدم وجود قيود على اطلاع المراجع على السجلات والمستندات والمعلومات الأخرى التي قد يطلبها بغرض اتمام أعمال الفحص.
- ايضاح أن المهمة لا يعتمد عليها لاكتشاف الأخطاء والتصرفات المخالفة للقانون أو الأخطاء المعتادة الأخرى.
- الإشارة الى أنه لن يتم اجراء عملية مراجعة وأن التقرير المتوقع اصداره لا يتضمن ابداء رأى على القوائم المالية وأن أعمال الفحص المحدود لا تغنى عن اجراء عملية المراجعة.



عند التخطيط لأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية على المراجع أن يحصل على (أو يقوم بتحديث) معلوماته عن النشاط متضمنا الهيكل التنظيمي والنظام المحاسبي وخصائص النشاط وطبيعة الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات.



على المراجع أن يكون مقتنعا بمدى كفاية الأعمال التي يقوم بها مراجع آخر أو خبير عند استخدامه لها لأغراض الفحص.

على المراجع أن يوثق الأمور الهامة التي توفر دليلا لتأييد تقرير الفحص المحدود وكذلك الأدلة التي تثبت انه قد تم القيام باعمال الفحص بما يتفق مع هذا المعيار.



على المراجع ان يستخدم حكمه الشخصى عند تحديد طبيعة وتوقيت ومدى اجراءات الفحص . وفيما يلى بعض الأمور التى يسترشد بها المراجع:

-المعلومات التى يكون المراجع قد حصل عليها من خلال قيامه بمراجعة او فحص القوائم المالية لفترات سابقة.

-معرفة المراجع بطبيعة النشاط ومعرفته بالمبادئ المحاسبية المستخدمة وطبيعة الصناعة التى تعمل فيها المنشأة.

- النظام المحاسبى للمنشأة.

- مدى تأثير بند معين بالحكم الشخصى للإدارة.

- الأهمية النسبية للمعاملات وأرصدة الحسابات



تتضمن إجراءات الفحص المحدود للقوائم المالية عادة ما يلي:
- تفهم طبيعة نشاط المنشأة والصناعة التي تعمل فيها.

- استفسارات تتعلق بالمبادئ المحاسبية التي تتبعها المنشأة وكيفية تطبيقها.

- استفسارات تتعلق بالإجراءات المتبعة في المنشأة لتسجيل وتبويب وتلخيص المعاملات وتجميع المعلومات للإفصاح عنها في القوائم المالية واعداد تلك لقوائم.

- استفسارات بخصوص كافة التأكيدات الهامة الواردة بالقوائم المالية.



اجراءات تحليلية مصممة لتحديد العلاقات والبنود التي قد تبدو غير عادية ، وتتضمن هذه الاجراءات ما يلي:

- مقارنة القوائم المالية بالقوائم الخاصة بفترات سابقة.
- مقارنة القوائم المالية مع النتائج المتوقعة والمركز المالي.
- دراسة للعلاقة بين عناصر القوائم المالية التي يكون من المتوقع أن تخضع لسلوك يمكن التنبؤ به وذلك بناء على خبرة المنشأة أو ما هو متعارف عليه في النشاط الذي تعمل فيه المنشأة.



-استفسارات بخصوص القرارات التي اتخذت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين ومجلس الإدارة واللجان التي يشكلها مجلس الإدارة ، والاجتماعات الأخرى ، التي قد تؤثر على القوائم المالية.

-قراءة القوائم المالية لتحديد ما اذا كانت هذه القوائم تبدو متفقه مع الأساس المحاسبى المشار اليه بها وذلك فى ضوء ما نما الى علم المراجع من معلومات.

-الحصول على تقارير من المراجعين (فى حالة وجودهم وفى حالة الضرورة لأجراء ذلك) والذين كانوا قد عينوا لمراجعة أو فحص القوائم المالية لأجزاء من المنشأة.



الاستفسار من الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية
مثل:

- ما اذا كانت كافة المعاملات قد تم تسجيلها.

- ما اذا كان قد تم اعداد القوائم المالية بما يتفق مع الاساس
المحاسبى المشار اليه بالقوائم المالية.

- التغيرات فى نشاط المنشأة والمبادئ المحاسبية وتطبيقاتها.

- الأمور التى ثارت حولها تساؤلات نتيجة تطبيق الاجراءات
السابقة.

- الحصول على خطاب تمثيل من الادارة اذا كان ذلك ملائماً.



إذا كان لدى المراجع سببا يدعو للاعتقاد بأن المعلومات محل الفحص قد تتضمن تحريفات هامة ومؤثرة فعلى المراجع ان يجرى اجراءات اضافية أو اجراءات اكثر تدقيقا (لمراجعة بعض التفاصيل الدقيقة) وفقا للظروف حتى يتسنى له ابداء تأكيد سلبى أو ان يتأكد من الحاجة لإصدار تقرير معدل.



يجب ان يتضمن تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية العناصر
الاساسية التالية (وفقا للترتيب التالى):

(أ) عنوان التقرير.

(ب) الموجه اليهم التقرير.

(ج) فقرة افتتاحية تتضمن:

-تحديد للقوائم المالية التى تم اجراء الفحص المحدود لها.

-عبارة توضح مسئولية كل من إدارة المنشأة والمراجع.



(د) يجب أن تتضمن فقرة النطاق والتي تصف طبيعة أعمال الفحص المحدود ما يلي:

-إشارة الى هذا المعيار الخاص بالفحص المحدود للقوائم المالية.

-عبارة تبين ان اعمال الفحص المحدود تنحصر بصفة اساسيه فى الاستفسار وتطبيق الاجراءات التحليلية.

-عبارة توضح أنه لم يتم اجراء عملية مراجعة وان الاجراءات التى تم القيام بها توفر تأكيدا اقل من ذلك الذى توفره عملية المراجعة ومن ثم فإن التقرير لن يتضمن رأى المراجع عن القوائم المالية.



(هـ) عبارة تحمل تأكيداً سلبياً.

(و) تاريخ التقرير.

(ز) عنوان المراجع.

(ح) توقيع المراجع.



يتضمن تقرير الفحص المحدود أي من:

(أ) عبارة تشير انه لم يتبين للمراجع بناء على فحصه المحدود وجود تعديلات هامة أو مؤثرة ينبغي إجرائها على القوائم المالية المذكورة لتتفق مع اطار إعداد القوائم المالية (تأكيد سلبي).



(ب) عبارة تصف الأمور التي تكون قد نمت الى علم المراجع والتي من شأنها ان تؤثر على امكانية اصداره تأكيد سلبي فى ضوء الاطار المحاسبى المشار اليه فى التقرير.

وتتضمن هذه العبارة التقدير الكمي للتأثير المحتمل على القوائم المالية الا اذا كان ذلك غير عملى ، وعليه ان يعبر عن ذلك:

- إما بالتحفظ على التأكيدات السلبية الواردة بالتقرير .
- أو بادراج عبارة تشير الى ان القوائم المالية لا تعبر فى كل جوانبها الهامة فى ضوء الاطار المحاسبى المشار اليه فى التقرير وذلك عندما يجد المراجع ان تأثير تلك الأمور جوهريا وله اثر عام على القوائم المالية الى الدرجة التي تجعله يعتقد ان التحفظ فى هذه الحالة غير كاف لايضاح عن الطبيعة المضللة او غير الكاملة للقوائم المالية .



أو

(ج) اذا كانت هناك قيود جوهرية على نطاق الفحص المحدود يتم وصف تلك القيود . وأن يعبر عن ذلك:

- اما أن يتم ابداء تحفظ على التأكيد السلبي الوارد بالتقرير وذلك فيما يخص التعديلات المحتملة على القوائم المالية التي كان لابد من وجودها في حالة عدم وجود القيود على نطاق الفحص.

- أو الا يبدى اى تأكيدات في تقريره اذا كان التأثير المحتمل للقيود على نطاق الفحص جوهرية ولها تأثير شامل على القوائم المالية وكان المراجع قد وصل الى نتيجة بأنه من غير الممكن ابداء أى تأكيدات سلبية.

